الحكم العالمي وتحول السلطة في السياسة العالمية
Global Governance and the power shift in global politics

أ.د. قاسم محمد عبد علي[*] م.د. اياد هلال حسين[**]

الملخص

يرتكز نموذج الحكومة العالمية على افتراض ان الدول بوصفها فاعلين عقلانيين غير قادرين على الانسجام والتنسيق مع بعضهم بقصد تجنب المخاطر والتحديات العالمية ، فضلا عن تحقيق الامن الذاتي مالم يتم ردعهم من سلطة مركزية تعلو سلطة الدولة . في حين ذهب منظروا الحكم العالمي الى امكانية التصدي لمعالجة المشكلات العالمية التي تعجز الدولة القومية عن معالجتها من خلال وسائل واليات وترتيبات رسمية وغير رسمية ، والعمل على انشاء سلطات ومؤسسات وانظمة ذات طابع عالمي ، دون ان يعني ذلك الغاء سيادة الدولة واحلال سلطة عالمية مركزية بديلا عن سلطة ومكانة الدولة القومية . على اساس ان الفوضى الدولية تفترض عدم وجود حكومة عالمية ، غير انها لاتفترض عدم وجود حكم عالمي وبالتالي فان دراسة الحكم في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة شهد تصارع واضح بين فكرتي الحكم والحكومة .

World government based on the assumption that model states as rational actors are not able to harmonize and coordinate with each other with a view to avoid the risks and global challenges, as well as to achieve self-security unless deter them from a central authority above the authority of the state. While he went theoreticians global governance to the possibility of addressing to address the global problems that Inability nation-state for processed through the means and mechanisms of formal

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[**] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

and informal arrangements, and work on the creation of authorities and institutions and systems are global in nature, without being so mean cancellation of state sovereignty and bring centralized global authority substitute for the authority and prestige of the nation-state. On the grounds that international anarchy assume the absence of a world government, but Do not assume lack of global governance and therefore, the study of power in global politics after the Cold War saw wrestled a clear distinction between the notions of global governance and the government

المقدمـــة

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات والتغيرات التي تميزت بالعمق وسرعة الوتيرة، وافضى هذا الوضع الى المناداة بضرورة إستبدال نموذج السياسة الدولية بنموذج جديد هو السياسة العالمية (World Politics)، ولعل ما عزز من تنامي مطلب ترسيخ اسس هذا النموذج هو: تزايد مستويات الوعي بالتهديدات والمخاطر العالمية المتنوعة، التي لم يعد بمقدور اي دولة – منفردة – على مواجهتها والتصدي لها، ومن هنا برزت ضرورة فسح المجال امام العديد من الجهات والاطراف الفاعلة غير الرسمية ، كالمنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، والشركات عابرة القومية، ومراكز الدراسات والتجمعات العلمية وغيرها ، وذلك ضمن عملية تفاعلية شاملة بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية ، بقصد تأسيس مجموعة من القواعد والادوار التي تساهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود ، كالمشكلات الامنية والاقتصادية والبيئية.

وفي ضوء ذلك ظهر مفهوم الحكم العالمي ليؤطر ظاهر انتشار السلطة وتحولها عن مركزية الدولة القومية حيث ظهر مراكز متعددة للحكم فوق الدول وبين الدول وعبر الدول ، اذ اصبح من غير الممكن استمرار الفوضى الدولية، في ظل الترابط العالمي المعقد وتنامي الحاجة الى مؤسسات وانظمة وقواعد منظمة لإدارة وتوجيه القضايا العالمية ودرء ومواجهة المشكلات والمخاطر العالمية، واصبح من غير الممكن بمقدور الدولة القومية وحدها ان تضع السياسيات والقرارات وتصمم القواعد والانظمة والمعايير وتراقب تنفيذها في ظل ترابطية العالم وتداخله وتعددية الفواعل

المؤثرة في السياسة العالمية ، وبناء على ما تقدم فاننا في هذا البحث نحاول معالجة الاشكالية من خلال الاجابة على السؤال الاتي : ما هو الحكم العالمي وماهي مظاهر تحول السلطة وانتشارها في السياسية العالمية ؟ وهل يشكل الحكم العالمي اطارا تحليليا لظاهرة تحول السلطة عن مركزها (الدولاني) ؟

وفي ضوء ذلك فإن افتراضنا الاساسي في هذا البحث هو :" *إن السياسة العالمية تشهد تحولا في سلطة الدولة وانتشارها لمراكز متعددة فوق الدول وعبر الدول،وإن مفهوم الحكم العالمي يقدم تحليلا ووصفا يؤطر هذه الظاهرة المتنامية* "

وعليه قسم البحث الى مبحثين ، الاول : الاطار النظري للحكم في السياسية العالمية والثاني : تحول السلطة في السياسة العالمية ومظاهر الحكم العالمي ، ومن ثم نخلص الى اهم ما توصلت الية الدراسة من استنتاجات .

المبحث الاول : الاطار النظري للحكم في السياسة العالمية

لقد اصبح مفهوم الحكم العالمي من بين ابرز المفاهيم المتداولة في دراسة السياسة العالمية بعد الحرب الباردة ، ومع اتفاق الباحثين على تغير طبيعة السلطة وانتشارها في اطار التحولات العالمية المعاصرة ، لكن تبقى نظرتهم الى السلطة والحكم في السياسية العالمية تختلف باختلاف تصوراتهم النظرية وهو ما رتب تعقيد وخلط في فهم وتعريف الحكم في اطار السياسة العالمية ، ومع ذلك فإن هناك العديد من المحاولات التنظيرية التي اسهمت في تحديد ابعاد هذا المفهوم ، ويبدو ان الرجوع الى تطور مفهوم الحكم في المجال المحلي يسهم بشكل كبير في فهم الحكم في اطار السياسة العالمية، ولذا سنبحث في الحكم وتطوره في السياق المحلي ثم نحدد استخدامات مفهوم الحكم والتعريف بمفهومه في اطار السياسة العالمية.

اولا : مفهوم الحكم وتطوره في السياق المحلي

يعد مصطلح Governance) – الحكم) من بين أكثر المصطلحات التي خضعت للجدل العلمي ليس في دلالة ومعنى المصطلح (مفهومه) وتطور استخداماته فحسب، بل من حيث البحث اللغوي المتعلق بإشتقاق اللفظ العربي المناسب الذي

يمكن أن يوضع كترجمة للمصطلح الانكليزي (Governance)، فمن الناحية اللغوية أُشتق مصطلح (Governance) في اللغة الانكليزية من الكلمة (Govern))، والتي تعني توجيه وقيادة السفن ، وقد استخدم مصطلح (الحكم) في فرنسا منذ القرن 13مرتبطا بـ :" طريقة ادارة الحكومات لتدبير الشأن العام او فن الحكم" .[1] وفي اللغة العربية ظهرت العديد من الترجمات المقترحة لمصطلح (Go vernance)، مشتقة من مادة (ح.ك.م) مثل: (الحكم، والحوكمة، والحكمانية، والحاكمية والحكامة)، ومع ذلك فإن معظم الدراسات الاكاديمية المرتبطة بحقل العلاقات الدولية تستخدم لفظ (الحكم) في ترجمتها لمصطلح (Governance).

ولكن ومع صحة الرأي القائل بإن مصطلح (الحكم) قد إرتبط بممارسة الحكومة لسلطتها – اي الحكم من الاعلى الى الاسفل– إلاّ إنّ هذا الارتباط هو ارتباط حديث ظهر بظهور وتطور نظام الدولة الحديثة، في حين إنّ دلالة هذا اللفظ (اي الحكم) في اللغة العربية هي اوسع من ذلك ، فقد أُطلق قديما كما يقول الدكتور (محمود عكاشة) على : "كل ما يمنع الناس من الفساد ويردهم الى الصلاح ، في وقت لم تتوفر فيه سلطة او حكومة تمارس سلطانها على رعاياها.. وأُطلق على العلم والفهم والحكمة وسمي من يتصف بها حكيما.. فيلجأ اليه الناس عند الضرورة فصار حكما بينهم، وقائدا لهم، وسمي فعله حُكما وحكومة "، وبمرور الوقت أصبح الجذر (حكم) يتواتر باستعماله للإشارة الى السلطة السياسية والى القضاء،[2] وبذلك تكون دلالة (الحكم) واسعة، ويمكن استخدامها على كل من يمارس سلطة وتوجيه وتنظيم سواء من اعلى الى اسفل او بالعكس، وبين المتناظرين في المستوى ايضاً إذا ما اتفقوا على نظام او قاعدة او معيار للحكم بينهم .

اما بالنسبة الى التعريف الاصطلاحي للحكم فإنّ معظم الدراسات تتفق على إنّ مصطلح (الحكم) ، ليس له تعريف موحد في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بوجه خاص، ومع ذلك فإن مصطلح (الحكم) كان قد استخدم للإشارة الى: "ممارسة السلطة من قبل الحكومة من جهة، والرقابة والتوجيه من جهة اخرى"،[3]

بعبارة اخرى أن (الحكم) في اصوله ارتبط بعملية (توجيهية) للمجتمع، اقترنت بوصف السلطة والمؤسسات والمصالح والجهات الفاعلة داخل الدولة، حيث يتجسد دور الحكومة في توجيه المجتمع من خلال التوسط بين المصالح المتنافسة " او المتضاربة " والتفاعل مع الجهات الاجتماعية الفاعلة، بدلاً من أن تقوم هذه الجهات بالعمل على نحو مستقل في تسيير مصالحها وحكم نشاطاتها.[4] وهكذا فان مصطلح الـ (**Governance**) في اللغة الانكليزية استخدم كمرادف لمصطلح الحكومة ((**Government** لوصف " فعل وعملية الحكم " من قبل الحكومة.

وقد إنتقل هذا المعنى الى اللغة العربية حديثا، إذ أصبحت " السلطة التي تحكم الناس وتتحكم فيهم، وتتمكن منهم وتلزمهم الجماعة والطاعة، وتمنعهم من الفساد والسفه في تصرفهم الى ما يمنعهم، فأُطلق على ذلك: حُكم وعلى الجهة التي تتولاه : حكومة " وعليه فإنّ ما إستقر عليه المعنى الحديث في اللغة العربية هو: إنّ الحُكم والحكومة معنى واحد.[5] وهكذا لم يكن مفهوم الحكم يتخطى ادوار وممارسات السلطة التي تقوم بها الحكومة عن طريق مؤسساتها وهيئاتها، حيث جمع بين معنى الحكم والحكومة في إطار سلطة الدولة القومية وسيادتها .

ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي أصبح مصطلح (الحكم) يفترض مدلولات جديدة تطلبتها عملية التحول في الإطار المعرفي لأدبيات الإدارة العامة، فقد بدأت الأوساط الأكاديمية التفريق بين(الحكومة) و(الحكم)، [6] فقد ادت التحديات والصعوبات الهيكلية التي واجهت الدول الغربية الى التساؤل عن مدى قدرة النموذج التقليدي للدولة على التكيف مع ظهور المتغيرات الجديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتنامي درجة تأثير فواعل جديدة (القطاع الخاص والمجتمع المدني) التي أصبحت تؤدي وظائف مهمة تزاحم فيها الدولة، وتطرح نفسها بديلا عن مؤسسات الدولة، وتزامن ذلك مع تزايد الإنتقادات الموجهة للبيروقراطية في المجتمعات الديمقراطية التي تمحورت أساسا حول ارتفاع التكلفة، والترهل الإداري وعدم الكفاية، وضعف القدرات في الاستجابة لمتطلبات المواطنين، ومن هنا ظهرت إتجاهات عدة تطالب بضرورة محاصرة القيود الروتينية والمعقدة وغير الملائمة للجهود

التنموية التي تميزت بها البيروقراطية، والتفكير في إيجاد صيغ جديدة كتلك الموجودة في إدارة تنظيمات القطاع الخاص، والمطالبة بمراجعة الاسس التي تقوم عليها (دولة الرفاه) وتقليص دورها بسبب الازمة الاقتصادية والتنموية التي عاشتها هذه الدول .[7]

وفي ضوء ذلك ظهرت دعوات" الدولة او حكم الدولة بالحد الادنى " لتحديد مدى وشكل التدخل الحكومي في استخدام الأسواق لتقديم " الخدمات العامة "، بعبارة اخرى إن الحكم هنا يمثل خفض الانفاق الحكومي – ومع ان مقدار الخفض موضع خلاف– فإن " تخفيض حجم انفاق الحكومة عن طريق اعتماد سياسات الخصخصة وتخفيض الخدمة المدنية " [8] كان يمثل مرتكزا للحكم بالحد الادنى، مثلما ظهرت دراسات وتحليلات تعمل على إعادة العلاقة بين الحكومة والمجتمع حيث ساد التوجه نحو تحديد دور الحكومة " كمحفز أو موجه وليس كمنفذ "مع ظهور كتابات (ديفيد اوزبورن وتيد غايبلر) في بداية التسعينيات من القرن الماضي حول إعادة اختراع الحكومة لتكون قادرة على تأدية وظائفها بكفاءة ودقة أعلى وكلفة أقل.[9]

ومن ناحية اخرى استدعت مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الناجمة عن تنامي العولمة والتطورات التكنولوجية – من حكومات الدول جراء عملية تحديث واصلاح للتكيف مع الواقع الجديد ترتبط بتعزيز قدرات الحكومة في اداء الخدمة العامة ، وتعزيز الشفافية والمسائلة والانفتاح على المجتمع ، وتقليص الانفاق من خلال تحسين طرق الاداء الحكومي والحد من البيروقراطيات وغيرها من الاجراءات التي تهدف تغيير طرق حكم المجتمعات، وقد اطلق على هذه السياسات تسمية (الادارة العامة الجديدة) او(إعادة اختراع الحكومة)،وقد بدأت هذه الاجراءات في دول العالم المتقدم، ومن ثم بدأت تنتقل الى دول عالم الجنوب مترافقة مع بعض التحولات الديمقراطية في الحكم .[10]

وعليه فإنّ الحُكم كمفهوم اصبح يشير الى الطرق المحددة التي ينظم بها المجتمع نفسه لغرض إتخاذ القرارات، والتوسط في الخلافات وممارسة حقوقه القانونية، ويتكون الحُكم من ثلاث جهات رئيسية فاعلة هي: الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويحدد برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ادوار هذه

الجهات الثلاث في الحُكم، حيث يرى : " ان الدولة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المؤاتية لممارسة ادوار وانشطة الحُكم، ويعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعل السياسي والاجتماعي، ويوفرالقطاع الخاص الوظائف، والسلع والخدمات ".[11] وبذلك فإنّ النموذج التقليدي للحكومة – القيادة المستندة إلى الإدارة الهرمية / البيروقراطية – تم استبداله في الآونة الاخيرة – منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه التحديد– بالحكم عن طريق شبكة من الشركاء من داخل وخارج الحكومة. [12]

وفي ضوء ذلك اصبح مفهوم الحكم يشير إلى : " العلاقات الحديثة والعلاقات بين المؤسسات في مجال الإدارة في سياق انكماش السيادة ،وتناقص أهمية حدود الاختصاص (للدولة)، وتفتت المؤسسات العامة ".[13]

وبالنتيجة فإن مصطلح (الحُكم) – وفقا لـ (جيري ستوكر) أستاذ السياسة والحكم في جامعة ساوثمبتون في المملكة المتحدة– " تطور بشكل ملحوظ من كونه مرادفا لمصطلح(الحكومة) إلى كونه يرتبط – في نهاية المطاف– بتهيئة او خلق اوضاع وظروف لتنظيم وترتيب الحُكم والعمل الجماعي " وبذلك فقد أصبح مفهوم الحُكم يختلف عن مفهوم الحكومة، فالحُكم هو وسيلة لإدارة السلطة والسياسة في حين إن الحكومة هي أداة للقيام بذلك.[14]

وفي هذا السياق فإن معظم منظري (السياسة العامة والادارة العامة) اصبحوا ينظرون الى الحُكم كمعادل وظيفي للحكومة ينبع من نقص في قدرة الحكومات للعمل وحدها في إحداث التغييرات المطلوبة في حل المشكلات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات العامة، وبذلك تشكل "زيادة الطلب على وظائف الحكم من خارج الحكومة، ووعد الحكم للتعويض عن ضعف او فشل الحكومة فرضية رئيسة في ظهور الحكم كبديل او معادل وظيفي للحكومة.[15] وعليه فإنّ جوهر الحُكم ومضمونه الاساس –اي إنجاز الوظائف واداء الخدمات العامة– اصبح ينجز من قبل مجموعة من الأطراف الفاعلة، ومن هنا ظهر اصطلاح " الحكم من دون حكومة" لغرض توصيف هذه العملية وتمييزها عن الحُكم المركزي.[16]

وتبعاً لما تقدم يمكننا القول : ان مفهوم الحكم في اطار الدولة لم يعد يضمن معنى ممارسة الحكومة لسلطاتها بصورة هرمية مستقلة عن الاطراف والجهات الفاعلة داخليا – كالقطاع الخاص والمجتمع المدني– بل اصبح الحكم يتضمن معنى مشاركة هذه الاطراف الحكومة في صنع القواعد والانظمة والتأثير في السياسات العامة بعد ان شهدت الاخيرة ضعفا في قدرتها على اداء الخدمات العامة .

ثانيا : مفهوم الحكم العالمي وتوظيفه في السياسة العالمية :

على الرغم من ان البدايات الاولى لظهوره مصطلح (الحكم) استخدم ليشير اكثر الى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، إلاّ إنه ومع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك فإنّ الحُكم كعملية لم يعد يقتصر على المستوى المحلي ، بل ظهر على المستوى العالمي ايضا ، وفي هذا السياق يمكن حصر استخدامات مفهوم الحكم في السياسة العالمية بالآتي :

1. الحكم الرشيد (Good Governance):

وقد استخدم مصطلح (الحكم الرشيد) في بادئ الامر مرتبطا في مجال التنمية الاقتصادية من قبل البنك الدولي في تقريره حول التنمية في افريقيا جنوب الصحراء الصادر في العام 1989 حيث استخدم المفهوم كمقاربة تحمل البعد السياسي والمؤسسي لاستراتيجيات التنمية وسياسة التعديل الهيكلي ومبادئ الحكم الرشيد التي تتضمن :الشفافية، والمساواة، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الانسان، و اللامركزية، و تقليص دور الدولة، وخفض النفقات العامة، وهذه المبادئ تم التأكيد عليها في تقارير البنك اللاحقة، كما اصبحت تشكل محتوى وعناصر للمشروطية في اطار اجتماع واشنطن ، وامتد استخدامها لتصبح على رأس اجندة مؤسسات التنمية الدولية الاخرى .[17]حيث وسعت واكدت المنظمات الدولية الاخرى على ضرورات الحكم الرشيد بابعاده الادارية والاقتصادية والسياسية .

2. الحكم الاقتصادي العالمي (Global Economic Governance):

كما استخدم مفهوم الحكم في العلاقات الدولية مقترنا بالبعد الاقتصادي، ويرجع هذا الارتباط بين مفهوم الحكم وبين التطورات في الاقتصاد العالمي كما يرى (ريتشارد هيغت) – استاذ الاقتصاد السياسي الدولي– ب: " حالة اليأس المتزايد بشأن عدم التطابق بين تطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، بالمقارنة مع النظام السياسي العالمي " وفي ضوء ذلك يرى (هيغت) إن مفهوم الحكم العالمي يشير الى معنيين: [18]

الاول : تعزيز الفعالية والكفاءة في تقديم السلع العامة عبر حل مشكلات العمل الجماعي، وتنظيم الاقتصاد العالمي، ويمكن القول إنّ هذا النوع من الحكم الاقتصادي قد تعزز بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق إقامة المؤسسات الاقتصادية (بريتون وودز)، ولكن لم تعد هذه المؤسسات كافية لحكم الاقتصاد العالمي، فقد أظهرت العولمة الاقتصادية المتسارعة والمشكلات التي نجمت عن الاقتصاد العالمي المفتوح، حاجة ملحة الى تطوير التعاون الاقتصادي العالمي وتعزيز كفاءة عمل المؤسسات الاقتصادية العالمية ،فضلا عن ضرورة إخضاعها للمسائلة الديمقراطية. فقد تصاعد الاهتمام بالحكم الاقتصادي العالمي وأصبح على قمة الاولويات الاقتصادية العالمية، خاصة بعدما اتضح بإنه لم يعد بمقدور اقتصادات الدول ولا حتى التكتلات الاقتصادية العالمية الاعتماد على الدول او آليات الاسواق وحدها لإدارة الاقتصاد العالمي والمحافظة على استقراره، ووضع معايير وأنظمة مشتركة لضبط اعمال الشركات العالمية عابرة القومية،[19] وادارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية .

الثاني : الحكم الاقتصادي العالمي يرتبط بتعزيز الديمقراطية العالمية في المؤسسات التي تدير الاقتصاد العالمي، حيث يركز هذا المعنى على قضايا الشفافية والمساءلة المؤسسية، والسعي نحو ضمان العدالة العالمية، وتمثيل الفواعل الدولية غير الحكومية

– وعلى وجه الخصوص منظمات المجتمع المدني العالمي – في هذه المؤسسات للتعبير عن مواطني العالم.[20]

3. الحكم العالمي من دون حكومة (Global Governance Without Global Government):

يعد (جيمس روزناو) اول من استخدم مصطلح (الحكم العالمي من دون حكومة) – في بداية تسعينيات القرن الماضي – ليشير الى تصوره حول طبيعة النظام الدولي المتغير، و(الحكم العالمي من دون حكومة) وفقا لمفهوم (روزناو) يشرح إنّ استمرار النظام العالمي لا يعتمد فقط على أنشطة الحكومات الوطنية، [21] وانما هو أكثر شمولية من ذلك حيث يضم "المؤسسات الحكومية والرسمية الى جانب الآليات غير الحكومية، آليات يتم بموجبها الايفاء بالاحتياجات والمتطلبات "وبذلك يعتقد (روزناو) بإمكانية الحكم في المجال العالمي من دون حكومة عالمية، وبعبارة اخرى فإن مفهوم الحكم العالمي يشير الى تنظيم العلاقات المترابطة في ظل غياب سلطة سياسية شاملة في النظام الدولي،[22] وهكذا فإن تصور الحكم بدون حكومة هو تصورالوظائف التي تعبر عن استجابة للحاجات العالمية .

وبذلك فقد اطر (روزناو) مفهوم الحكم – كما هو في داخل الدولة – بإطار واسع لم يعد يرتبط بمفهوم الحكومة العالمية، حيث اقر بوجود مستويات جديدة للحكم تستند ليس على الدول فحسب بل على اطراف وجهات فاعلة غير رسمية وغير حكومية جنبا الى جنب مع الفواعل الدولية الحكومية.

واصبح مصطلح الحكم العالمي من دون حكومة – كما يقدمه الباحثون والمتخصصون في دراسة الحكم العالمي – مصطلحا متمايزا عن مصطلح (الحكومة العالمية) الذي يشير الى: " فكرة اتحاد البشرية جمعاء تحت سلطة سياسية واحدة مشتركة ".[23]

ويمكننا القول ان مصطلح (الحكم العالمي من دون حكومة) اريد في استخدامه تقديم بديل عن التصور الضيق للنظام في إطار العلاقات الدولية والذي كان يحدد

بأنشطة الدولة والمنظمات والهيئات الحكومية الدولية، انطلاقا من حقيقة التغيير الحاصل في النظام الدولي وظهور المؤسسات والانظمة والقواعد التي تنتج عن وسائل وآليات رسمية وغير رسمية في ادارة وتنظيم مجالات عالمية متنوعة في ظل تزايد الترابط العالمي المعقد وتعدد وتنوع الجهات والاطراف الفاعلة – الحكومية وغير الحكومية – في السياسية العالمية. ولما اصبح من المعتاد لدى الدارسين التمييز بين مصطلحي (الحكومة و الحكم)، اخذ الدارسون يستخدمون مصطلح (الحكم العالمي) –اختصارا– للدلالة على معنى ومفهوم (الحكم العالمي من دون حكومة).

وعلى الرغم من كثرة التعاريف الواردة حول مفهوم الحكم العالمي والتي افضت الى تعقيد الفهم المتحصل من استخدام مصطلح الحكم العالمي وصعوبة وضع صياغة نظرية واحدة، إلاّ إنه يمكننا ادراج ابرز تعريفات الحكم العالمي ليصار الى جمع الخصائص المشتركة للحكم ومحاولة وضع تعريف لمفهومه يحدد عناصره الرئيسة :

1. تعريف (لجنة الحكم العالمي) التي تألفت في العام 1992 بمساعدة الأمم المتحدة، وبتأييد من امينها العام الاسبق (بطرس غالي)[24] والذي عدّ الحكم العالمي ظاهرة عالمية يجري ترسيخه في السياسة العالمية، حيث جاء في تعريفها لمفهوم الحكم العالمي بإنّه يشير الى : " مجموعة من الوسائل والطرق المختلفة التي يتبعها الافراد والمؤسسات (العامة والخاصة) لإدارة شؤونهم المشتركة، وهي عملية مستمرة يمكن من خلالها التوفيق بين المصالح المتعارضة او المتنوعة والاضطلاع بالاعمال التعاونية، ويشمل الحكم العالمي المؤسسات والانظمة الرسمية المخولة في فرض الإمتثال، وكذلك الترتيبات غير الرسمية التي اتفق الناس والمؤسسات عليها، او ترى انها تتفق مع مصلحتها".[25] وبحسب رأي (كوبياشي ماكاتو)– استاذ العلاقات الدولية في جامعة ريتسوميكان اليابانية – يستند تصور (لجنة الحكم العالمي) النظري لمفهوم الحكم العالمي الى اساسين الاول هو: ان نظرية الحكم العالمي تؤكد على ضرورة استحداث نوع من النظام على المستوى العالمي لحاجة العالم الى القواعد والقوانين والانظمة التي تسير

قضاياه، ولكن ذلك لا يعني الحاجة إلى إنشاء حكومة عالمية ، اما الاساس الثاني هو: ان الحكم العالمي بناء شامل يتضمن: " آليات حكم الناس أي الحكومة ، فضلا عن آليات الحكم الخاصّة التي ينهض بها الفاعلين في القطاعات الخاصة بالإضافة إلى الأفراد " . [26]

2. اما (توماس جي وايس) – أُستاذ العلاقات الدولية والحكم العالمي في جامعة نيويورك – فقد عرّف الحكم العالمي بأنّه : " الجهود الجماعية التي تبذل لتبيان أوفهم أو معالجة المشكلات العالمية التي يستعصي على كل دولة على حدة حلها " و يؤكد (وايس) بأن تعريف الحكم يشير الى " مجموع المؤسسات والآليات والعلاقات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تربط فيما بين الدول والأسواق والمواطنين، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والتي تُستخدم للإفصاح عن المصالح الجماعية وتحديد الحقوق والواجبات وتسوية الخلافات" . [27] وطبقا لرأي (وايس) يتضمن الحكم العالمي مجموعة متنوعة وواسعة من الترتيبات والممارسات التي تهدف الى ادارة وتنظيم القضايا العالمية وحل المشكلات العالمية، والتي قد تكون غير رسمية – مثل الممارسات والمبادئ التوجيهية المعيارية – وقد تكون هذه الترتيبات اكثر رسمية وتأخذ شكل القواعد الملزمة– مثل القوانين والمعاهدات– او شكل الانشطة التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات الدولية في إدارة الشئون الدولية / الجماعية. [28]

3. في حين اكد (جيمس روزناو)، على إن الحكم العالمي ما هو إلاّ: " نظام من القواعد المقبولة من قبل الأغلبية، يتكون من عناصر رئيسية هي: القواعد، والأدوار والمسؤوليات والمسائلة والعمليات" ،[29] وبحسب (روزناو) إن هذا النظام تقوم به مستويات وفواعل عدة رسمية وغير رسمية ، والتي تستخدم آليات التنظيم ، وتلجأ الى المطالبة بتحديد الاهداف، واعداد المبادئ التوجيهية او المعايير .[30] وتبعا لذلك يعتقد (روزناو) بأن " نظم الحكم تكتسب السلطة في مجموعة متنوعة من الطرق، تحدد بمجموعة

الآليات والهياكل الرسمية كالمؤسسات الدولية والمعاهدات والصكوك الدولية وغيرها، الى جانب العمليات التي يتم إنشاؤها بشكل غير رسمي من خلال الممارسات المتكررة والتي تكتسب الحجية على الرغم من أنها قد لا تكون مقررة رسميا ".[31]

4. وبالمعنى نفسه تصف (كورنيليا باير) الحكم العالمي بإنّه: " نظام من القواعد تضعها مجموعة من الجهات والاطراف الفاعلة في مستويات متعددة في ظل غياب السلطة المركزية العالمية "، وبعبارة اخرى فان الحكم العالمي يتمثل بالقدرة على " ادارة المجال العالمي السياسي والاقتصادي في ظل غياب الدولة العالمية ". [32]

5. اما (روبرت كوهن) فإنه يرى بإن الحكم العالمي يشير الى " وضع القواعد وممارسة السلطة – ضمن مجال معين من النشاط – على نطاق عالمي، ولكن ليس بالضرورة عن طريق الكيانات التي خولت بموجب اتفاق بين الدول، فالحكم العالمي يمكن أن تمارسه، اطراف متعددة رسمية وغير رسمية "،ومن ثم فإن الحكم العالمي يشمل" التفاعلات الاستراتيجية بين الكيانات– الاطراف الفاعلة –التي لم يتم ترتيبها في تسلسل هرمي رسمي على المستوى العالمي – لأنه لا توجد حكومة عالمية ولا دستور عالمي – ولذلك غالبا ما ينظر إلى الكيانات التي تمارس السلطة وتصنع القواعد بأنها غير مخول للقيام بذلك بالاتفاق العام لذا ينظر الى أفعالهم على أنها غير شرعية"،[33] ومن هنا تنشأ مشكلة الشرعية في الحكم العالمي.

6. وكذلك ينظر (ديفيدهيلد)– استاذ العلاقات الدولية في جامعة دورهام البريطانية– الى الحكم العالمي من منطلق تنوع الفواعل الاجتماعية ، فالحكم العالمي – بحسب هيلد–"لا يشمل فقط المؤسسات والمنظمات الرسمية التي يتم من خلالها خلق المعايير والقواعد للحفاظ على النظام العالمي(هذه المؤسسات تضم مؤسسات الدولة ، و العلاقات التعاونية ما بين الحكومات.. الخ)، لكن ايضا المنظمات الشبكية وجماعات الضغط (التي

تضم : الشركات العالمية، والحركات الاجتماعية عبر الوطنية ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ..الخ) ،والتي لها تأثير مباشر على سير النظام الحكومي وتحقيق الاهداف الاستراتيجية للكيانات عبر الوطنية" .

7. اما بصدد اسهامات الباحثين العرب في تعريف الحكم العالمي، نجد ان الاستاذ (مراد بن سعيد) يرى ان مفهوم الحكم العالمي يشير الى : " تلك الترتيبات والاجراءات لحكم العالم من خلال مختلف المؤسسات والفاعلين الذين يتعدون وحدة التحليل الدولتية ، سواء على المستويات الوطنية المحلية ، أو على مستوى السياسة الدولية بطريقة تسمح بعرض شبكة التفاعلات البينية لمختلف اقطاب الحكم في اطار مجموعة من المبادئ التي تكفل وضع ترتيبات ضبطية للمشكلات العالمية " .(34)

وفي ضوء ما تقدم يتبين بأن مفهوم الحكم العالمي بحسب ما تضمنته التعاريف السابقة يشير الى عملية تسيير وادارة النظام العالمي، ترتكز على اساس القدرات والامكانات التي تتمتع بها الدول والفواعل الحكومية وغير الحكومية، وتتخذ هذه العملية اشكالا متعددة للتنسيق والتعاون متعدد المستويات بين جميع الاطراف المشاركة تقوم على اساس إنشاء المؤسسات والانظمة والقواعد العالمية، لغرض تنظيم الشؤون العالمية وحل المشكلات التي تواجه العالم، واعتماد مبادئ وقيم الديمقراطية والمسائلة.

المبحث الثاني: تحول السلطة في السياسة العالمية ومظاهر الحكم العالمي:

يمكن القول ان دراسة الحكم في إطار السياسية العالمية شهدت تحولين اساسيين الاول هو الانتقال من الحكم الدولي القائم على اسس مركزية وسلطة الدولة في إدارة وتسيير الشؤون الدولية الى الحكم العالمي الذي يشير الى تعددية الجهات والاطراف المساهمة في إدارة وتنظيم وتوجيه ومراقبة تسيير الشؤون العالمية عن طريق الاسهام في المؤسسات والانظمة ووضع القواعد والمعايير والقيم الموجه للسياسة العالمية في مجالاتها المختلفة، إما التحول الآخر فيرتبط بالتحول من فكرة الحكومة

العالمية المستندة على اساس إقامة سلطة عالمية مركزية بديلة عن النظام الدولي الفوضوي الى فكرة الحكم العالمي غير الهرمي وهذا ما سنناقشه تباعا.

اولا: التحول من الحكم الدولي الى الحكم العالمي :

لا شك بأنّ الحكم كأداة لتسيير وتنظيم الشئون الدولية، قد بدأ منذ بداية الاتصالات والتفاعلات بين المجتمعات البشرية وتكويناتها السياسية حتى قبل ظهور النظام الدولي بمفهومه الحديث.

فقد تطور الحكم – على وفق هذا المفهوم– مع زيادة الاتصالات والتفاعلات التي كانت تتمثل بالتجارة وحركات الاستكشاف والتبشير، والتوسع الإمبراطوري، ومع ذلك فلم تظهر المحاولات الجادة لتنظيم الاتصالات والتفاعلات الدولية إلاّ حديثا ، وتزايد الحاجة اليها في سياق تطورات العولمة المعاصرة ، ولئن كانت فجوة الحكم – غياب السلطة او السلطات العالمية– قد تسببت في احداث الازمات والصراع عبر التاريخ ، فإنّ الفجوة بين العولمة المعاصرة والحكم باتت اكثر تهديدا للامن العالمي مما سبق،[35] الامر الذي استوجب إعادة النظر في كيفية تسيير الشؤون الدولية في ظل النتائج التي تمخضت عن العولمة والتغيير في طبيعة النظام العالمي.

إنّ الحكم في إطار السياسة الدولية كان ينظر اليه بأشكال مختلفة مثل: "ممارسة السلطة والهيمنة أو توزيع القوة، وقد ارتبط الحكم في جوهره بمفاهيم النظام واتخاذ القرارات، وفي ضوء ذلك فإن الفوضى أو غياب النظام يشير الى معنى معاكس للحكم الذي يشير– في معناه العام – الى عالم منظم تكون فيه القواعد واضحة وملزمة ".[36] ويكشف تتبع ودراسة تاريخ العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي في مراحل تطوره المختلفة عن حقيقة وجود نماذج مختلفة من الحكم على المستوى الدولي، إذ " إن ممارسة السلطة على المستوى القاري أو على المستوى العالمي تظهر في ثلاثة أشكال من انظمة الحكم "[37] ، هي :

1. نظام الهيمنة من قبل قوة واحدة (أو تحالف قوى) ويتمثل هذا النظام بالترتيبات والتسويات التي تعرف بـ(السلام الامبراطوري– **Pax**

Empire)، وعادة ما تكون هذه التسويات مفروضة جراء الاستيلاء أو ممارسة قوة متفوقة ،كما هو الحال في سلام روما والسلام البريطاني، وعلى وفق هذا النظام تفرض وتملي القوة المهيمنة (أو تحالف القوى) على جميع الاطراف الاخرى نظاما سلميا وفقا لشروطها، وبذلك فإن معنى السلام (Pax) هنا يتضمن : فرض النظام والقانون من قبل السلطة أو القوة المهيمنة، ولكن النظام والقانون في هذا السلام ليس ناجما عن توافق في المصالح والاهداف وإنّما مفروض بالقوة، لذا فإنّه من المتوقع أن تنتهي جميع الترتيبات والقواعد والانظمة التي فرضتها القوة المهيمنة بمجرد زوال أو ضعف هذه القوة.[38].

2. نظام توازن القوى، وقد ظهر هذا النظام عقب ابرام معاهدة ويستيفاليا في العام 1648 وقد ارتكز على مبدأ سيادة الدولة القومية ومبدأ عدم التدخل، وفي ظل نظام توازن القوى ليس هناك قوة وحيدة مهيمنة يمكنها أن تفرض الحكم على العالم، حيث تحد قوة اي دولة من قبل الدول الاخرى وتمنعها من التوسع والهيمنة، وتحل الصراعات ما بين الدول في إطار التفاوض وإذا لم تنجح المفاوضات يتم اللجوء الى الحرب ، فالحرب هي وسيلة نظام توازن القوى في حفظ النظام ، وبذلك فإنّ فرض الحل في ظل هذا النظام لا يكون خارج النظام أو عن طريق سلطة عليا فوق الدول.[39] ومنذُ ظهور النظام الدولي القائم على اساس توازن القوى بين الدول الفاعلة فيه (القوى الكبرى) اصبحت هذه القوى الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي، وذلك لأنه لم يكن هناك سلطة او سلطات دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن، وتحفظ الامن و السلام الدولي، ولذا فقد مَثّل نظام توازن القوى الاوروبي الحل الأمثل بين خيارين هما فوضى الصراعات والحروب او العودة الى نظام الامبراطورية.

3. النظام القائم على الترتيبات المسبقة لتوزيع السلطة: في هذا النظام يتم توزيع السلطة من خلال مجموعة من المعايير يتم ترتيبها مسبقا، ويعد

النظام الفيدرالي أبرز مثال على هذا النظام، حيث تحدد وبوضوح اختصاصات الحكومة المركزية والوحدات الفرعية (الولايات او المقاطعات) بموجب الدستور الذي يعد الوثيقة الرئيسة التي تضطلع بمهمة وضع الترتيبات المسبقة لتوزيع السلطة. [40] فقد أوجد النظام الفيدرالي حلا لمعضلة التعارض بين سيادة الدول، وسلطة الحكومة المركزية عبر التوفيق بينهما، وقد اكتسبت الفيدرالية – بوصفها نظرية تكامل اقليمي او عالمي– مكانتها ضمن أفضل نماذج الحكم من خلال رؤية الآثار الايجابية للفيدرالية في تطبيقاتها الوطنية، ويجادل أنصار الفيدرالية بأن التوتر المتأصل بين المركز والمحيط ، وجدلية " الوحدة من خلال التنوع"، افتراضات عملية مناسبة لتوحيد الجهود بين الدول، وقد مثل نجاح تجربة النظام السياسي للولايات المتحدة الامريكية نموذجا استند اليه اغلب دعاة الاتحاد الفيدرالي العالمي، ولكن الاختلاف بين البيئتين الدولية والمحلية، أسهمت في فشل إمكانية قيام نظام حكم فيدرالي على المستوى الدولي.[41]

ومع إن النظام الدولي قد إتخذ وسائل عدة للحد من الفوضى الدولية ، ارتكزت على اساس نظام توازن القوى ،إلا إن الدول عمدت الى التعاون ايضا لتطوير القواعد القانونية عن طريق المؤتمرات الدولية وتأسيس الاتحادات الدولية برضا الدول واتفاقها، ثم توسعت فيما بعد بنظام المؤتمرات الدولية وقد اثمر تطور التعاون الدولي بإقامة وانشاء المنظمات الدولية، وعلى أثر إندلا ع الحربين العالميتين بدء عصر التنظيم الدولي الشامل بإنشاء عصبة الامم اولا ومن ثم الامم المتحدة، وقد مثل ذلك تجربة مهمة لنظام كونفدرالية الدول القومية التي نادى بها الفيلسوف (ايمانويل كانت)،[42] وبذلك يعد تطور التنظيم الدولي متمثلا بالمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية مقدمة مهمة للحكم في السياسة الدولية المبني على أساس إتفاق وتعاون الدول لوضع ترتيبات وقواعد لتنظيم الشؤون الدولية .

وازاء هذا الواقع فإنّ الحكم في النظام الدولي ظل يوسم بـ(الحكم الدولي)، اي إنه ظل يمثل" نتاجا من شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية المترابطة – والتي

تكون في الغالب مؤسسات حكومية – والتي تنظم سلوك الدول والجهات والاطراف الفاعلة على المستوى الدولي في المجالات والقضايا المختلفة في السياسة العالمية "، على العكس من الحكم العالمي الذي يمثل " نتاج امن شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية والعابرة للحدود: ليس فقط المنظمات الحكومية الدولية والأنظمة الدولية ولكن يشتمل أيضا على الأنظمة عبر الوطنية التي تنظم سلوك الفاعلين "، وهكذا وعلى النقيض من الحكم الدولي يتميز الحكم العالمي بزيادة مشاركة الجهات والاطراف الفاعلة غير الحكومية في عملية و ضع المعايير والقواعد في السياسة العالمية، ومراقبة مدى الالتزام بها من قبل الفاعلين من الدول والاطراف والجهات غير الحكومية.[43]

ويمكن القول إن التحول من الحكم الدولي الى الحكم العالمي يرتبط بمجموعة اسباب في مقدمتها :

1. إن مؤسسات الحكم الدولي التي نمت وتطورت في السنين الماضية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت تواجه بيئة عالمية مختلفة وفاعلين متعددين وتحديات ومشكلات متنوعة على المستوى العالمي الامر الذي بيّن حقيقة وجود ثغرات في انظمة الحكم الدولي التي لا يمكنها التعامل بشكل كاف مع هذه البيئة العالمية المتغيرة وما نجم عنها من آثار تفوق قدرة الدول او وكالاتها في التعامل معها بنفس الطرق القديمة ، الامر الذي يدفع خطوة نحو تعزيز الحكم العالمي.[44]
2. ضعف قدرة الدولة واجهزتها في الحكم على المستويين المحلي والعالمي، فقد احاط الضعف بنموذج الحكومة التقليدي عن طريق تراجع أدوارها المؤسسية وسلطاتها التنفيذية في حكم المجتمع ودعم مصالحه العامة، ففي ظل التطورات العالمية والآثار التي تركتها العولمة –متعددة الابعاد– على المجتمعات ، بات من الصعب على حكومات الدول الوفاء بالالتزامات والمسؤوليات المجتمعية وتحقيق الرفاهية ، وبالنتيجة تحركت منظمات المجتمع المدني واصحاب المصالح والشركات والجماعات لملء

الفراغ الذي يتركه تراجع نموذج الحكومة المركزية عن طريق ممارسة وظائف متعددة في توفير السلع العامة وادارة قطاعات متنوعة كانت في السابق حكرا على الحكومة المركزية، ناهيك عن ممارسة الضغط والتأثير والرقابة على الحكومة ، في حين اصبح (حكم الحكومة) يركز على الجوانب الأكثر إستراتيجية للدولة.

3. ادت العولمة والتطورات التكنولوجية الى زيادة تأثير فاعلون فوق وما بين وعبر الدول في السياسة العالمية وفي عملية صنع القرارات ووضع المعايير والانظمة في مختلف المجالات من بينها الشركات عابرة القومية وقوى السوق والمؤسسات المالية والتجارية العالمية والملتقيات والمجموعات الاقتصادية الكبرى، فضلا عن المنظمات والحركات الاجتماعية العالمية، وافضى ذلك الى ضعف تراجع في قدرة الدولة في تسيير الشؤون العالمية ووضع الانظمة والقواعد، حيث اصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في حكم السياسة العالمية .

وعلى وفق ذلك يمكننا القول ان الحكم الدولي الذي تتخذ فيه الدولة القومية مكانة مركزية في تسيير الشؤون العامة وادارة التفاعلات والاتصالات فيما بين الدول عبر وسائلها التقليدية يشهد تحولا الى نظام الحكم العالمي حيث تتراجع فيه سلطة الدولة في تسيير الشؤون العامة وادارة وتنظيم القضايا العالمية لصالح تعددية الفواعل المشاركة في الحكم واختلاف طريقة ممارسة الحكم ونطاقه.

ثانيا : التحول من الحكومة العالمية الى الحكم العالمي :

تعود البدايات الاولى لدراسة الحكم العالمي الى الفلسفة والفكر السياسي حيث تضمنت أفكار الحكم العالمي في الفلسفات والدعوات التي نادت بالعالمية ودعت لإقامة الحكومة العالمية [45]، وقد تطورت الافكار الخاصة بالحكم العالمي وبلغت ذروتها في القرن العشرين، مع بداية ظهور التنظيم الدولي الشامل ، حيث مثّلت المنظمات العالمية ذات الاختصاص الشامل، بالإضافة الى التجمعات الاقليمية

كالاتحاد الاوروبي الصورة الاكثر تقدما من بين انواع المنظمات التي تمارس سلطات للحكم الدولي في حدود التفويض الممنوح لسلطاتها بموجب المواثيق والمعاهدات المنشئة لها. حيث يعتقد المختصون بإنّ المنظمات الدولية تمثل "مرحلة من مراحل الانتقال أو الأمل في الانتقال نحو سلطة مركزية على نطاق المجتمع الدولي، إلاّ إنهم يعتقدون بأنها مثالية يتطلبها الشروع في أقامة أي نظام قانوني، كما يعتقدون بأن " المنظمة الدولية ليست حكومة العالم المركزية، كما ان المنظمة الأقليمية هي الأخرى ليست حكومة الإقليم المركزية، وانما هي مرحلة وسط بين الفوضى والحكومة المركزية "،[46] وفي الحقيقة فإن هذا المنطق يشكل المرتكز الاساس الذي تنطلق منه دراسات الحكم العالمي المعاصرة ،حيث ينظر دعاة ومنظري الحكم العالمي بإن الحكم العالمي هو خيار وسطي بين فوضى النظام الدولي وبين مركزية الحكومة العالمية .

ومع انتهاء الحرب الباردة تركز الجدل العلمي في البحث عن مستقبل النظام الدولي، ودار النقاش بين نموذج الحكم العالمي القائم على اساس التنسيق الافقي، وبين النموذج الهرمي للسلطة كبديل للنظام الدولي، وانقسم الباحثون فيما يتعلق بالنموذج الهرمي حيث ظهرت الدراسات التي تدافع عن الحكم العالمي القائم على اساس التنسيق السلطوي اي الحكومة العالمية او دولة العالم، في حين ذهب إتجاهاً آخر من الباحثين الى تبني نموذج حكم الهيمنة بوصفه بديلا مناسبا للحكم العالمي. [47]

وقد بدأ أساتذة وعلماء العلاقات الدولية والاقتصاد والمنظرين السياسيين، باستكشاف آثار التطورات العالمية والمتعلقة بالترابط الاقتصادي العالمي، وظهور تهديدات ومخاطر عالمية جديدة – الى جانب مخاطر الحرب النووية– في توحيد العالم وإمكانية تحقيق التكامل السياسي العالمي والرغبة في إقامة الحكومة العالمية.[48] وعلى وجه العموم يرى انصار الحكومة العالمية إن " القواعد والضوابط الدولية لا يمكن ان تحترم في ظل حال الفوضى التي تسود النظام الدولي ، إذ إن هناك شكوكاً متبادلة حول نوايا الدول و لا يمكن لاحد أن يتوقع من الآخر التقيد بالقواعد والضوابط المتفق عليها ، وهذا ما يبقيهم دائما في حالة هلع " [49] لذا يرتكز نموذج

الحكومة العالمية على إفتراض ان الدول بوصفهم فاعلين عقلانيين غير قادرين على التنسيق فيما بينهم لتجنب المخاطر والمشكلات العالمية فضلا عن تحقيق الامن الذاتي (البقاء) مالم يتم ردعهم من سلطة مركزية تقف فوقهم.[50]

في حين ذهب منظرو الحكم العالمي الى إمكانية التصدي لمعالجة المشكلات العالمية التي تعجز الدولة القومية عن معالجتها، من خلال وسائل وترتيبات رسمية وغير رسمية ، وانشاء سلطات ومؤسسات وانظمة عالمية، من دون ان يعني ذلك الغاء سيادة الدولة واحلال سلطة عالمية مركزية بديلا عن الدولة القومية،[51] وهم يستندون على اساس إن الفوضى الدولية تفترض عدم وجود حكومة عالمية غير إنها لا تفترض عدم وجود حكم ، اذ بالإمكان تطوير مجموعة من الترتيبات والاتفاقيات المؤسسية التي تعزز التعاون العالمي المشترك وتحفظ الاستقرار والسلام . وفي ضوء ذلك فإنّ دراسة الحكم في السياسية العالمية بعد الحرب الباردة شهدت تصارع فكرتي الحكم والحكومة، [52] ويجادل أنصار الحكم العالمي إنه لا لزوم للحكومة العالمية طالما إنه بالإمكان التصدي لحل هذه المشكلات ومواجهة الاخطار عن طريق التعزيز التدريجي لسلطات المؤسسات والمنظمات الدولية القائمة، [53] وإخضاعها لمبادئ الديمقراطية في التمثيل العادل والمسائلة والرقابة، وهو ما يمكنه أن يجعل من المؤسسات والمنظمات القائمة قادرة على أداء أبرز الوظائف والمهام المفترضة في نظام الحكومة العالمية.

ومن هنا نجد إن نظرية الحكم العالمي التي اقترحتها لجنة الحكم العالمي كانت قد ميزت بين مفهومي الحكم والحكومة ، حيث " ترى اللجنة أن التطورات الدولية المعاصرة تطلب انشاء بعض الترتيبات على المستوى العالمي ، ولكن ليس من خلال اقامة حكومة عالمية، لان البيئة الدولية تسودها الفوضى وإن تصور إمكانية وجود حكومة عالمية تأخذ شكل موسعا لنموذج الدول الراهنة، ليست مجرد فكرة لا أمل من تحقيقها فحسب، بل إنها مسبقا غير مرغوب فيها من قبل الدول على وجه الخصوص لأسباب متنوعة " ، ولذلك فإن تصور اللجنة للحكم العالمي يقوم على اساس بناء

شامل لا يضم الآليات الرسمية الحكومية فقط، ولكنه يشمل ايضا آليات خاصة للحكم تقوم بها الجهات الفاعلة غير الحكومية . (54)

وهكذا وفي الوقت الذي يؤكد فيه منظري الحكم العالمي على إن ظهور الحكم العالمي يعكس تطورا واقعيا للسياسة العالمية، فإنهم من جهة اخرى يقدمون رؤيتهم عن الحكومة العالمية بأنها نظرية غير صالحة للتطبيق او مثالية في ظل الواقع الدولي الراهن على الأقل.

ويشير الواقع المعاصر الى تعزيز الحكم العالمي بدلاً من الاتجاه نحو الحكومة العالمية، خاصة وان الحكم العالمي يبدو واقعيا في موقفه من استمرارية دور وسلطة الدولة في حكم النظام العالمي مع اقراره بتقاسم السلطة بين الدول والجهات الفاعلة الاخرى، وهو ما يتضح في مظاهر الحكم العالمي المتنوعة – اي في المؤسسات والمنظمات الدولية، والاتحادات الدولية ، والشبكات الحكومية الرسمية، والشبكات غير الرسمية والحركات الاجتماعية ، والانظمة الدولية في مختلف المجالات– ومع ذلك فلا تزال حدود وابعاد ومجالات الحكم العالمي غير واضحة المعالم، وان اغلب مظاهره لا تخضع لأي شرعية ، كما تختلف الاستجابة للحكم العالمي من دولة الى اخرى لأسباب داخلية وخارجية .

ثالثا : مظاهر تحول السلطة في السياسية العالمية .

لاشك إن الحكم العالمي اصبح الاكثر تعبيرا عن السلطة في مجال السياسة العالمية، في ظل حقائق التغيير في الواقع السياسي العالمي، فلم يعد الحكم كنشاط يرتبط بالحكومات بوصفها كيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية ، حيث أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى الفاعلة غير الرسمية سواء على المستوى الوطني او الاقليمي او العالمي.

فقد انعكست التحولات العالمية بعد الحرب الباردة في تعددية مظاهر الحكم بعد ان كانت مظاهره في السابق مرتبطة بالدولة القومية ومؤسساتها المركزية، إذ ادى تراجع سلطة الدولة وسيادتها الى تراجع عام في الحكم في صيغته القومية ، وتمكنت

الجهات والاطراف الفاعلة على المستوى المحلي ، فضلا عن المؤسسات والمنظمات العالمية، والفواعل غير الرسمية العابرة للحدود القومية من الحصول على مبادرة وأثر أكبر حجما في السياسة، وبذلك إنتقل الحكم من البعد الأحادي المرتكز على الدولة الى تعددية الأبعاد الخاصة بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والعالمية (فوق القومية)، والعابرة للقومية. وفي ضوء ذلك يرى استاذ العلاقات الدولية (انتوني ماكغرو)، إنه ومنذ نهاية الحرب الباردة إكتسب الحكم العالمي إتساعاً عالمياً في مجالات النشاط العالمي، فقد اصبحت السلطة منتشرة ومتعددة المراكز لأنها باتت ترتكز الى وكالات متعددة من الدول والفواعل الاخرى التي تشترك جميعها في وضع القيم والمعايير والقواعد والانظمة في السياسات العالمية.[55] وعليه فان نظام الحكم اصبح يقسم الى ثلاثة طبقات او بنى اساسية هي : طبقة فوق الدولة وطبقة دون الدولة ، وطبقة عبر القومية ، وتقع ما بين هذه (الطبقات) طبقة الحكومة الوطنية ، وما يهمنا هنا هو طبقة الحكم فوق الدولة (فوق القومية) وطبقة الحكم العابرة للقومية ، بوصفها ابرز مظاهر السلطة العالمية المتنامية خارج تحكم وسيطرة الدولة القومية في مجال السياسة العالمية.

1. الحكم العالمي فوق الدولة .

إن تراجع سلطة وسيادة الدولة يشير الى تراجع نظام الحكم الذي تمارسه الدولة في إطار إقليمها الجغرافي (نظام الحكم الجغرافي) في معالجة القضايا والمسائل العابرة للحدود القومية والمرتبطة بمجالات المعلومات والاتصالات، والاسواق العالمية، والبيئة، والتكنولوجيا المستخدمة في انتاج الأسلحة،[56] وقد فسح ذلك المجال امام تعزيز الحكم العالمي فوق الدولة، ويتخذ نظام الحكم العالمي فوق الدولة مظاهر متعددة ترتبط بتطور دور وفاعلية المستويات التنظيمية الدولية) العالمية والإقليمية(فضلا عن تطور نطاق عمل هذه المنظمات في مجال وضع الأنظمة والقواعد المنظمة للشؤون العالمية.

فعلى الرغم من إن المنظمات الدولية (العالمية والأقليمية) – كما اثبتته التجربة الدولية – لا تتمتع بإرادة تعلو إرادة الدولة المنشئة لها ، فإن التحولات

العالمية الراهنة كان لها انعكاسا كبيرا على تصاعد أهمية المنظمات الدولية كواحدة من أبرز المشاركين الفاعلين في النظام العالمي، [57] وبسبب من تزايد التفاعلات العالمية العابرة للحدود القومية اضحت الكثير من القضايا والمسائل خارج إطار تحكم الدولة كما ادى الترابط العالمي الى فقدان الدولة لقدرتها في الحفاظ على امنها بشكل مستقل دون الانخراط باتفاقيات متعددة الاطراف.

ولقد ترتب على ذلك انتقال جزء من سلطة الدولة وسيادتها من المستوى الوطني إلى المستويات الأخرى : فوق الوطنية والإقليمية "،[58] حيث تحولت اعداد كبيرة من السلطات في ميدان صنع السياسة العالمية إرتقاءا الى مستوى سلطات ما فوق الدولة، ومع إن الأطر التنظيمية مابين الحكومات – المعبرة عن هذا المستوى – سواء كانت منظمات عالمية او اقليمية ليست بأي حال شأناً جديداً حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين ، الا انها قد ازدادت من حيث العدد واتسع مجالها وتأثيرها كثيراً مع حلول العولمة [59] ، فضلا عن نمو ادوار ووظائف المنظمات الحكومية العالمية ، ويدخل ضمن هذا الامر تفعيل دور ووظائف منظمة الامم المتحدة بعد الحرب الباردة ، حيث إستطاعت الامم المتحدة ان تطور وتستحدث وسائل وآليات جديد للقيام بأعمالها التي بدت نوعا ما مختلفة عن ما كانت عليه اثناء الحرب الباردة ، وهو ما يبرز بشكل واضح في المجال الإنساني .[60] ومن ناحية أخرى – ومنذ العام 1979– أكمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي السيولة النقدية و المهام التنموية الكبيرة اللتين كان يتمتع بهما بمناهج سياسة بعيدة الأثر لإحلال الاستقرار فضلا عن برامج لتعديل الهياكل الحكومية واصلاحها في حوالي مئة دولة ، وفي عدد من هذه الحالات أرسل موظفون من الصندوق والبنك للعمل داخل وزارات المال والاشراف عليها في عدد من تلك الدول، كما إن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي انشئت في العام 1995 اضحت تمارس انشطة اوسع نطاقاً بكثير و بسلطات اقوى بالفعل من سابقتها – الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT)) .[61] وفي ضوء توسع مهام ووظائف هذه المنظمات وقدرتها على التأثير المتزايد في السياسة العالمية، اصبح يطلق عليها (وكالات الحكم العالمي) بدلاً من

تسميتها بالمنظمات الدولية ، حيث ان القضايا والشؤون التي تدار في نطاق هذه المنظمات تفوق بأعدادها كثيراً الشؤون التي تجري في نطاق التشاور والتنسيق فيما بين الحكومات .[62]وقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق قومية ، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية، وتمتلك رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها وبرامجها ،كما أضحى لها تمثيل دبلوماسي خاص بها ، الى جانب ذلك فان إنشاء التجمعات والتكتلات الأقليمية يتضمن ايضاً تحول أجزاءاً من سلطة و سيادة الدولة وانتقالها الى المؤسسات والهيئات التي تنبثق عن هذه التجمعات والتكتلات الاقليمية، ولعل ما يدفع الدول الى القبول بتقديم بعض التنازلات عن سلطاتها الى المؤسسات والهيئات الإقليمية هو بسبب ما اثبتته التجربة من فاعلية الحلول الاقليمية في مواجهة مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تتشابه ضمن منطقة إقليمية واحدة .[63]

2. نظام الحكم العابر للحدود القومية .

يشير نظام الحكم عبر القومية الى مجموعة الأنشطة والممارسات السياسية التي تعتمدها الفواعل غير الرسمية العابرة للحدود القومية والتي تسهم في توجيه وإدارة مجالات وقضايا عالمية محددة عن طريق وسائل متعددة، وبذلك القول فأن الحكم العالمي يضم قوى خاصة غير رسمية مشاركة في صنع السياسة العالمية وفي مقدمتها قوى السوق والمجتمع المدني العالمي وبضوء ذلك سنقسم البحث في نظام الحكم عبر القومية الى قسمين هما:

أ. نظام الحكم العالمي المرتكز على السوق .

يعد الاقتصاد العالمي ابرز محركات التغيير العالمي المعاصرة حيث اصبح يمثل " كياناً جديداً يمتلك ديناميات داخلية ونماذج وزخماً وقوة صرفة مختلفة عما كان مألوفا في الماضي .. فالاقتصاد العالمي بأكمله قد اصبح متشابكا مع بعضه بإحكام اكثر بكثير من اي وقت مضى ".[64]

وازاء هذا التحول الاقتصادي العالمي ظهرت سلطة القطاع الخاص في التحكم وتوجيه الاقتصاد العالمي، فقد اضحت الشركات عابرة القومية مراكز قوى جديدة في الاقتصاد العالمي تنبئ بنتائج ضخمة في تطور نظام الحكم العالمي او "ادارة شؤون المجتمع العالمي"، حيث أسهم التوجه الواسع النطاق نحو تغيير وتطوير سياسات وأساليب اقتصاد السوق الحر – ابتداءا من سبعينيات القرن الماضي– في إعادة تشكيل دور هذه الشركات لتصبح أدوات لتعبئة رأس المال، وتوليد التكنولوجيا، وأيضاً لتصبح فواعل عالمية مشروعة لها دوراً تؤديه في نظام آخذ في الظهور للحكم العالمي .[65] وفي سياق التحول الى الاقتصاد العالمي الذي تديره قوى السوق الى جانب الدول والمنظمات العالمية (وكالات الحكم العالمي)،اصبح للأسواق منذ اواخر القرن العشرين دورا مهما في التنظيم العالمي ،إذ غالباً ما كانت هذه الاسواق تتدخل لسد الثغرات التي تخلقها الدول والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية (وكالات الحكم العالمي)،[66]فعلى مستوى النظام المالي العالمي يظهر التحول من النظام النقدي العالمي الذي تقوده الحكومات (نظام بريتون وودز) الى النظام النقدي الذي تقوده الاسواق، ويتميز هذا النظام بتدويل الاسهم والسندات المالية عقب تحرير الاسواق، وهبوط أهمية المصارف بالقياس الى اهمية الاسواق كهيئات توسط مالي ، فضلا عن قيام الاسواق بتحديد اسعار الصرف في ضوء إتساع نطاق الصفقات المالية العالمية بالقياس الى الصفقات التجارية،[67] وكانت ردت فعل الدول على التغيرات في النظام المالي العالمي تتحدد في وسائل تحاول تنظيم وضبط النظام المالي العالمي عن طريق التنسيق بين القوى الاقتصادية الدولية الكبرى وهو ما قاد الى ظهور مجموعة السبعة والثمانية ومن ثم مجموعة العشرين، او عن طريق تطوير ترتيبات مؤسساتية للتعاون والتنسيق الدولي لمراقبة وتوحيد وضبط الصفقات المالية كما هو الحال مع (بنك التسويات الدولية)،[□] فضلاً عن الاشراف على المنظمات التي تتولى الاعمال المصرفية واعمال السوق .

ويظهر تأثير قوى السوق العالمية (القطاع الخاص) بشكل واضح في النظام المالي العالمي الذي تقوده الاسوق بشكل جلي ، فقد بلغ صوغ الاحكام وتطبيقها من

قبل القطاع الخاص اقصى مداه في ميدان اسواق المال العالمية التي لم تشهد سوقا مثلها قدراً ضئيلاً للغاية من تطور نظام الحكم العالمي الرسمي في مجالها ،[68] وفي الحقيقة لم تعد مهام اسواق الاوراق المالية في الاقتصاد العالمي المعاصر تقتصر على الاهداف التقليدية ، بل توسعت مهامها وادوارها في تقديم التسهيلات للتعامل وترويج الاوراق المالية، وتدعو المؤسسات المالية الى الالتزام بالمعايير السليمة في المحاسبة والابلاغ عن موقفها المالي بما يعزز ثقة المستثمرين في السوق، الى جانب ذلك فقد شهد النظام المالي العالمي ظهور مؤسسات وتحالفات جديدة للأسواق المالية خلال العقد الاخير من القرن العشرين .[69] كما تمكنت وكالات متخصصة في التصنيف الائتماني في تحديد اسعار السندات الضامنة لسداد الديون باقتدار من اداء دور تنظيمي في اسواق الاعتماد العالمية،[70] وهي لا تقتصر في تحديد جدارة الإقتراض على الشركات وحدها بل تتعداها الى الدول ايضا.[71]

وترتبط سلط القطاع الخاص على المستوى العالمي بشكل وثيق بصعود قوة (هُجُن العولمة) التي تمثل شكلا هجينا من المؤسسات شبه الخاصة وشبه العامة هي جزء من التغيير في النظام الاقتصادي العالمي، وهي جزء من نظام الحكم العالمي الناشئ، حيث تمارس سلطة تحكم وتوجيه الانشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، [72] وهكذا اصبحت قوى السوق تتمتع بسلطة وتعمل على صياغة المعايير والانظمة على المستوى العالمي ، حيث تتألف سلطتها من قطبين تمتد من الترتيبات الخاصة وغير الرسمية من ناحية، الى انظمة تعاون تقوم على اسس مؤسساتية يكون فيها القطاع الخاص والعام بوضعيات متوازية من ناحية اخرى.

وبالنتيجة ان التحكم بالنشاط الاقتصادي في إطار اقتصاد عالمي اكثر تكاملا وإندماجا اصبح يعكس دلالة مفهوم (الحكم العالمي) فالتحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي لم يعد مجرد استمرار لدور الحكومات وحدها، فهذه " الوظيفة يمكن أن تؤدي عن طريق طيف واسع من المؤسسات والممارسات العامة والخاصة تابعة للدولة ولغير الدولة، قومية وعالمية".[73]

ب. الحكم العالمي القائم على الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية .

تقف الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية الى جانب قوى ومؤسسات السوق كعناصر فاعلة في الحكم العالمي، حيث تتصدر الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية حيزا كبيرا من التأثير والمبادرات في السياسة العالمية،[74] ويمكن وصف الحركات الاجتماعية العالمية (او عابرة القومية) بأنها :" جماعة أفراد يملكون حساً مشتركاً بالجماعة والهوية والتضامن، وتقاسم الأهداف الذي يقود إلى سلوك موحد". [75]

ولم يكن تنامي ادوار الحركات الاجتماعية العالمية في السنوات الأخيرة نتيجة للترابط العالمي الاجتماعي والاقتصادي المتولدة عن العولمة فحسب، بل هو نتيجة للعواقب العالمية المترتبة على هذا الترابط ايضا ، حيث كثيرا ما تنزع الى تقليص " وظيفة الرعاية التقليدية للدولة " وتؤدي الى مزيد من " البؤس وعدم المساواة والصراعات " فضلا عن الاضرار بالبيئة العالمية، وفي ضوء ذلك ظهرت أشكال جديدة من المشاركة المدنية – الحركات والشبكات والمنظمات العابرة للحدود القومية – تشير الى ظاهرة متميزة في السياسية العالمية وهي " تعزيز المجتمع المدني العالمي"[76] في مجال الحكم العالمي.

ويطلق على هذ الظاهرة ب)العولمة من تحت(، او (المجتمع المدني التشاركي من اسفل الى اعلى)،[77] لوصف الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات والشبكات التي تحاول ان تتصدى للنتائج التي جاءت بها (لعولمة من اعلى)، اي السياسات والممارسات التي تقوم بها الشركات عابرة القومية والدول الرأسمالية والمنظمات الاقتصادية والمالية العالمية، ،[78] ومع إن من بين هذه الحركات ما يعارض العولمة بصورة راديكالية (الحركات المناهضة للعولمة)، فأن العديد من هذه الحركات يعمل بصورة متوازية ومتفاعلة مع قوى السوق والدول والمنظمات العالمية (وكلات الحكم العالمي) لتحقيق اهدافها في الاصلاح وحل المشكلات العالمية،[79] ويمكن ملاحظة

النفوذ الذي تمارسه الحركات الاجتماعية العالمية والمنظمات غير الحكومية في نظام الحكم العالمي المعاصر من قيامها بالوظائف والادوار الآتية :

1. التعريف بالمشكلات العالمية وتعزيز سلطة المواطنين في السياسة العالمية، حيث يستخدم العاملون فيها شبكات المعلومات العالمية للتعرف على المشكلات العالمية التي لا تثار ولا تحل ضمن الترتيبات الدولية الموجودة.[80]
2. خلق التضامن العالمي ، عن طريق الشبكة العالمية التي تخلقها منظمات المجتمع المدني العالمي والتي تكون بمثابة " المحامي الحقيقي "عن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة في وجه الدول والشركات عابرة القومية والمنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، ومن جهة اخرى قد تتدخل المنظمات المهتمة بالقضايا الإنسانية والبيئية في السياسة الداخلية للدول (كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة اطباء بلا حدود ، ومنظمة السلام الاخضر) .
3. إصلاح المؤسسات العالمية وتحسين استجابتها للمشكلات العالمية، عن طريق المطالبات والضغط الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية وتحالفاتها لاجراء الاصلاحات الديمقراطية في المؤسسات العالمية وجعلها اكثر تمثيلا للشعوب.[81]
4. صياغة قيم ومعايير لتوجيه السياسة العالمية ، حيث تمارس المنظمات غير الحكومية دور آخر في السياسة العالمية وهو : " المساعدة في بناء قيم ومبادئ عالمية تستطيع توجيه السياسات العالمية في المستقبل وممارستها، إذ تستطيع المنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفات المجتمع المدني أن تساعد في صناعة قيم ومبادئ لتفسر المشكلات الجديدة كقضايا حماية البيئة، ولتعد(تهيئ) الممارسات كتقدير الآثار البيئية ولتقود السياسات المستقبلية ".[82] ليس هذا فحسب بل باتت هذه المنظمات تلعب دورا مهما في مراقبة تطبيق المعايير والانظمة الدولية خاصة

تلك المتعلقة بحقوق الانسان، وتساعد ايضا في ترجمة المعايير والانظمة الدولية عن طريق بيان أبعادها القانونية والتطبيقية وكيفية الالتزام بها.

الخاتمــه.

وبناءا على كل ما تقدم خلصت الدراسة الى مجموعه من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالاتي :

1. إن مفهوم الحكم العالمي اصبح هو الاكثر تعبيرا عن السلطة في مجال السياسة العالمية، فضلا عن المجال السياسي الوطني، حيث يتناسب هذا المفهوم مع حقائق التغيير في الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، حيث لم تعد الحكومات تحتكر وظائف الحكم وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف اطرافا عديدة أخرى داخلية و خارجية.
2. ان الحكم العالمي لا يتفق مع المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وبضوء ذلك يدعو منظري الحكم العالمي الى ضرورة الاعتراف بتجاوز هذا المفهوم والإنتقال إلى ما يسمى بـ (نظام الحكم ما بعد السيادة).
3. لم يعد موضوع الحكم في اطار دراسة السياسة العالمية مقترنا بدراسة الترتيبات والمنظمات التي توجدها الدول والوسائل والاليات التي ظهرت في سياق فوضى النظام الدولي، ولم يعد يقترن ايضا بنظرية الحكومة العالمية، حيث انتقلت دراسة الموضوع الى مجال اوسع ضم المبادئ و القواعد والانظمة التي توضع من خلال المؤسسات الرسمية (الدولة وامتداداتها) او غير رسمية (الشركات والمنظمات غير الحكومية)، والتي تكون لها القدرة على ممارسة سلطة الامر والتوجيه والرقابة.
4. إن إنتشار السلطة السياسية ما فوق الدولة وعبر الدولة يمثل اهم طبقات الحكم العالمي، ولكن لايفهم ذلك على انه دليل على إنتهاء دور الدولة إذ لاتزال تتمتع بموقع مهم في إطار الحكم العالمي، بل ان الكثير

من المجالات والقضايا لا يمكن تحقيق اهداف الحكم العالمي فيها من دون الدولة، كما إن الدولة لاتزال تمثل المصالح المحلية في العلاقات الدولية.

[1] د. عبد العزيز غوردو ، الحكامة الجيدة في النظام الدستوري المغربي، ط 1 ،(لندن : إي- كتب، 2015)، ص ص 70-71، نقلا عن: المعجم الايتيمولوجي العالمي ، على موقع المعجم في شبكة الانترنت الانترنت في الرابط التالي

:http://www.myetymology.com/greek/kubernan.html.

[2] د. محمود عكاشة ، تاريخ الحكم في الاسلام : دراسة في مفهوم الحكم وتطوره ،ط 1، (القاهرة :مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، 2002) ، ص 16 و ص 282.

[3] . د. محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال الى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، في: ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر عقدتها الإيسكوا بالقاهرة ما بين 11-13 /11/ 2001، ص 1 منشور على الرابط الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.aljabriabed.net/liberalisme.htm

[4] **Victoria Lennox,Conceptualising Global Governance in International Relations, International Relations 3. (2008),Retrived On:22-4-2015.**
http://www.e-ir.info/2008/10/03/conceptualising-global-governance-in-international-relations/

[5] للمزيد ينظر : د. محمود عكاشة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 282-285.

[6] **Robert D. Shriner , Governance Problems In The World of The Future, Public Administration Review, Vol. 33, No. 5.(Uk: Wiley ,Article Stable URL , Sep- Oct 1973),pp. 449-455.**

[7] رضوان بروسي ، من الدولة الفيبرية الى الحوكمة كمنظور دولتي جديد : رؤية نقدية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ربيع 2013)، ص ص 62- 63.

[8] **R. A. W. Rhodes, The New Governance: Governing, without Government, Political Studies, Vol.44.No.4. (UK: Balck well Publishers ,1996),p.653.**

[9] **David Osborne And Ted Gaebler, Reinventing Government: How The Entrepreneurial Spirit Is Transforming The Public Sector,(New York: Addison-Wesley, 1992),pp.39-58.**

[10] ظهرت عملية التطوير والاصلاح في القطاع والمعروفة باسم " الإدارة العامة الجديدة "أو" إعادة اختراع الحكومة " ، اول الامر في بريطانيا ونيوزيلندا في ثمانينيات القرن الماضي ، ثم توسعت إلى بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة في عام 1993، للمزيد ينظر :

Dr. Elaine C. Kamarck,Government Innovation Around The World, Paper Series From Harvard University, John F. Kennedy School of Government, 2004. pp.3-14

[11] **Ibid,p.16.**

[12] **Stephen Goldsmith, and William D. Eggers, Governing by Network: The New Shape of the Public Sector, (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2004), pp.7-14.**

[13] **Ibid,p.2.**

[14] **Stoker.G,Governance As Theory: Five Propositions, International Social ScienceJournal, Vol. 50,(UK : Blackwell Publishers,1998) ,pp .17-28.**

[15] **Stefano Guzzini, The Ambivalent Diffusion of Power In Global Governance ,In: Stefano Guzzini And Iver B. Neumann(Eds.) ,The Diffusion Of Power In Global Governance : International Political Economy Meets Foucault (London : Palgrave Macmillan,2012),p.4.**

[16] **James N. Rosenau ,Governance : Order And Change In World Politics,In : James N. Rosenau,And Ernest-Otto Czempiel (Eds.) Governance Without Government: Order And Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1992),p.7.**

[17] **Carlos Santiso, Good Governance And Aid Effectiveness: The World Bank And Conditionality, Georgetown Public Policy Review, Vol. 7.No.1,(US:Paul H Nitze School of Advanced International Studies Johns Hopkins University,2001).p.5.**

يشير مصطلح (اجتماع او اجماع واشنطن)، الى سياسات تحرير الاسواق وخصخصة القطاع العام من خلال طرحها لبرامج التعديل الهيكلي، والتي اجمعت عليها ثلاث مؤسسات تعمل في واشنطن المتمثلة بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة المالية الامريكية، وفي مابعد طعمت هذه السياسات بمصطلحات سياسية تعنى بالديمقراطية وحقوق الانسان وتقديمها على انها النظام الجيد بالنسبة الى الدول النامية ضمن مفهوم الحكم الرشيد.

[18] **Richard Higgott, Multilateralism And The limits Of Global Governance, Working papers,No.134. (Australia :University of Warwick, Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation,2004) p.10.**

[19] **Didier Jacobs, Democratizing Global Economic Governance, Working Paper Presented At The Alternatives To Neoliberalism Conference, May 23-24, 2002,p.1. Retrived On: 3-8-2014.**
http://www.newrules.org/storage/documents/afterneolib/jacobs.pdf.

[20] **Richard Higgott,Op.Cit, pp.10- 11.**

. James N. Rosenau, Governance ,Order And Change In World Politics Op.Cit,p.8[21]

[22] **Ibid, p.10.**

[23] **Stanford Encyclopedia Of Philosophy,World Government, First Published, Mon Dec 4, 2006. Retrivedon : 11-7- 2014. stanford.edu/entries/world-government/**

[24] تألفت هذه اللجنة برئاسة (فيلي براندت) ، وبعضوية (28) ممثلا من مختلف دول العالم ، وقدمت اللجنة تقريرها المفصل:(**Global Governance: Our Global Neighborhood**) في العام 1995، ينظر :

Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood,pp.1-2. Retrieved on:6-7-2014.https://humanbeingsfirst.files.wordpress.com/2009/10/cacheof-pdf-our-global-neighborhood-from-sovereignty-net.pdf

كذلك: تقرير لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة مترجمين ، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1995)، ص ص 15–16.

[250] **Ibid,pp.22-23.**

[260] **Kobayashi Makoto , The Hierarchy Of Global Governance: A Metaphor For The Imperial Machine, Ritsumeikan International Affairs, Vol.3, (Japan: Institute Of International Relations And Area Studies, Ritsumeikan University, 2005).pp.5-6.**

[27] الامم المتحدة ، لجنة الخبراء المعنية ،بالادارة العامة ، لدورة الخامسة ، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال أسلوب الحكم والإدارة العامة ، رقم وثيقة: E/C.16/2006/4 ،ص 5 .

[280] **Thomas G. Weiss,What Happened To Idea Of World Government, International Studies Quarterly ,Vol. 53, Issue .2 (New York : International Studies Association, 2009),pp.256-257.**

[290] **James N. Rosenau, Governance ,Order And Change In World Politics Op.Cit, p.10.**

[300] **Ibid,p.6.**

[310] **James N. Rosenau, Governance In a New Global Order, In: David Held And Anthony McGrew (Eds.), The Global Transformations Reader: An Introduction To The Globalization Debate, 2nd Edition,(UK: Polity Press, 2003),p.225.**

[320] **Quoting :Raimo Vayrynen, Norms , Compliance And Enforcement In Global Governance, In : Raimo Vayrynen,(Ed),Globalization And Global Governance,(U.S.A: Rowman and Littlefield, 1999), p.25.**

[33] **Robert O. Keohane, Global Governance and Democratic Accountability, In: Power And Governance In A Partially Globalized World, (London: Taylor And Francis Group,2002) ,p.130.**

[34] مراد بن سعيد ، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 3/ 2014)، ص 154.

[350] **Nayan Chanda, Runaway, Globalization With Out Governance, Global Governance Journal, Vol. 14. No.2, (Us: Lynne Rienner Publishers, 2008, p.119.**

[360] **Kimon Valaskakis, Long-Term Trends In Global Governance: From Westphalia To Seattle ,In : Governance In The 21st Century: Future Studies ,(France: OECD Publications Service,2001), p.46.**

[370] **Ibid,p.47.**

[380] **Ibid , p.47.**

[390] **Ibid, p.47.**

[400] **Ibid, pp.47-48.**

[410] **للمزيد حول المشكلات التي تحول دون قيام فيدرالية عالمية ، ينظر : David W. Ziegler,War, Peace, And International Politics, Eighth Edition (New York: Addison Wesley,Educational Publishers,Inc,2000),pp.163-164, And: Joseph Preston Baratta , The Politics Of World Federation:The United Nations,U.N. Reform, Atomic Control, Vol.1. (US: Praeger Press,2004),pp.12-15.**

[420] **Joseph Preston Baratta,Op.Cit, p.3.**

جدير بالذكر إن الفيلسوف (ايمانويل كانت) كان يدعو الى دولة العالم او الاتحاد الفيدرالي العالمي كحالة مثالية، و قد نادى بقيام عصبة الامم الحرة بموجب عقد إتفاق دولي ، وتصور إمكانية تطوره ليشكل دولة عالمية فيدرالية، ينظر :

Pauline Kleingeld, Approaching Perpetual Peace: Kant's Defence Of a League Of States And His Ideal Of a World Federation, European Journal Of Philosophy, Vol .12, Issue 3. (UK: Oxford OX4 2DQ, .December,2004),p.307

[430] **Tanja Brühl And Volker Rittberger, From International To Global Governance: Actors, Collective Decision-Making, And The United Nations In The World of The twenty-First Century, Global Governance And The United Nations System, Vol.1.(21-22),(New York:United Nations University Press,2001),p.2.**

[440] **Ibid,pp2-3.**

[45] للمزيد ينظر : د. محمد حسن الابياري ، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978)، ص ص 25–33، كذلك: د. بطرس بطرس غالي، الحكومة العالمية (القاهرة : دار المعارف، 1992)، ص ص 9–39.

[46] د. خليل اسماعيل الحديثي ، المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعة فهمها، مجلة العلوم السياسية ، عدد 37 ، (بغداد : جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية، 2001)، ص 176.

[470] **Tanja Bruhl And Volker Rittberger, Op.Cit, pp.24-28.**

[480] **Luis Cabrera, World Government: Renewed Debate, Persistent Challenges, European Journal ofInternational Relations, Vol .16.(3) (UK : SAGE Publications And ECPR ,2010),p.511 , And , pp. 525- 526.**

[49] مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره ، ص ص 138.

[50] المصدر نفسه ، ص ص 138–139.

[51] Campbell Craig ,The Resurgent Idea Of World Government, Ethics And International Affairs, Vol. 22.(2), (US: Carnegie Council For Ethics In International Affairs, Summer 2008),p.133.

[52] Ibid, p.136.

[53] Ibid,pp. 136-137.

[54] Kobayashi Makoto,Op.Cit,p.6.

[55] Anthony McGrew, Power Shift: From National Government To Global Governance, In : David Held (Ed) , A Globalization World, Op.Cit ,p.137.

[56] للمزيد حول تراجع الجغرافيا السياسية للدولة وتأثير ذلك في الحكم ينظر: د. ورويك موراي، جغرافيا العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة : د. سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2013)، ص ص 199–227.

[57] Christoph Schreuer,Warning Of The Sovereign State: Towards A New Paradigm For International Law, European Journal Of International Law,Vol. 4.(1) (Oxford- UK: Oxford University Press,1993) ,p.449.

[58] Kapytonenko, Mycola.Op.Cit,p.595.

[59] جون بيليس وستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة :مركز الخليج للأبحاث، ط 1،)دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 48.

[60] ينظر : دون كراوس، تطور الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، في : التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشراقية ، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1(ابو ظبي: مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011)، ص ص 40–41.

[61] جون بيليس وستيفن سميث ،مصدر سبق ذكره ، ص 48.

[62] المصدر نفسه، ص 49.

[63] Kapytonenko, MycolaOp.Cit ,p.595.

[64] يضع (أل غور) نشوء الاقتصاد العالمي المترابط والذي اسماه بـ(شركة الارض) كأحد القوى الستة المحركة للتغيير في العالم ينظر : أل غور ، المستقبل : ستة محركات للتغيير العالمي ترجمة : د. عدنان جرجس، ج 1، سلسلة عالم المعرفة ،(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2015)، ص 32 وما بعدها .

[65] لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي ، مصدر سبق ذكره ،ص ص 46–47 .

[66] جون بيليس ، وستيفن سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 50– 51.

[67] بول هيرست و جراهام طومبسون، مالعولمة: الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم ، ترجمة : د فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 2001)، ص 298.

[68] (*)بنك التسويات الدولية Bank for International Settlements هو : منظمة دولية للبنوك المركزية تقوي التعاون المالي والتمويلي العالميين وتعمل كبنك للبنوك المركزية ولا يخضع للمساءلة أمام أي حكومة، ينظر : موقع المعرفة على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت :http://www.marefa.org/index.php

[69] جون بيليس ، وستيفن سميث ، مصدر سبق ذكره ، ص 51.

[70] ينظر المصدر نفسه،ص ص 32– 40.

[71] المصدر نفسه ، ص 51.

[72] بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره ،ص 315.

[73] المصدر نفسه ،ص 315.

[74] (بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره ، ص 397.

[75] (جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[76] المصدر نفسه، ص 435.

[77] Kléber B. Ghimire, The Contemporary Global Social Movements Emergent Proposals, Connectivity and Development Implications , Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 19,United Nations Research Institute for Social Development,2005, p.1.

[78] دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل الى أعلى الرحمة بوصفها أكثر صادرات امريكا اهمية، ترجمة : لميس فؤاد اليحيى ، (عمان – الاردن : الاهلية ، 2011)، ص 9.

[79] جيري ميبرشر ، تيم كوستيلو ، برندان سميث ، العولمة من تحت : قوة التضامن ، ترجمة : اسعد كامل الياس ، ط 1 ،(المملكة العربية السعودية : مكتبة العبيكان ، 2003)، ص ص 13–14.

[80] Kléber B. Ghimire ,Op.Cit , p.2.

كذلك : دون ايبرلي، مصدر سبق ذكره ، ص 27.

[81] ل. دافيد براون (وآخرون) ، العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة ، في: جوزيف س ناي، وجون د. دوناهيو (محرران) ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، ترجمة : محمد شريف الطرح ، (الملكة العربية السعودية –الرياض: العبيكان ، 2002)،ص 388.

[82] Anthony McGrew,Op.Cit, pp.140-141.

[83] ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره ، ص 388.